23 July 2009
Arabic

الجمعية العامة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

البندان ٢٤ و ٤٠ من جدول الأعمال المؤقت*

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الموجهة إليكم من الممثل الدائم للأرجنتين (A/64/90) بشأن الإشارات إلى جزر فوكلاند الواردة في مساهمة المملكة المتحدة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي اتخذت منذ إعلان العقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار (A/64/70).

وترفض المملكة المتحدة بحزم تأكيد حكومة جمهورية الأرجنتين بأن جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من الإقليم الوطني للأرجنتين.

ولا يخامر المملكة المتحدة أي شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند. ومبدأ تقرير المصير، الذي يكرسه ميثاق الأمم المتحدة، هو أساس موقفنا بشأن السيادة على جزر فوكلاند. ولا مجال للتفاوض على سيادة جزر فوكلاند ما لم تكن تلك هي رغبة سكانها. وما فتى سكان الجزر يعلنون بوضوح رغبتهم في بقاء الجزر تحت السيادة البريطانية. وقد مارس شعب جزر فوكلاند بحرية حقه في تقرير مستقبله السياسي طوال فترة المفاوضات

* A/64/150.

بشأن الدستور الجديد لجزر فوكلاند الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وترفض المملكة المتحدة كذلك زعم حكومة جمهورية الأرجنتين بأن دستور جزر فوكلاند الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ يخل بأي قرار من قرارات الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بإدراج معلومات ذات صلة بجزر فوكلاند في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي اتخذت منذ إعلان العقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار (A/64/70)، قدمت المملكة المتحدة إلى الأمانة العامة ورقة تبين موقف المملكة المتحدة وأقاليمها وراء البحار لإدراجها في تقرير الأمين العام. ويتفق ذلك مع السياسة التي تنتهجها المملكة المتحدة بالتعاون غير الرسمي مع لجنة الـ ٢٤ الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، دون الإخلال برأيها الداعي إلى عدم الإبقاء على إقليم من أقاليم المملكة المتحدة وراء البحار في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتلاحظ المملكة المتحدة أن الاتحاد الروسي بدوره يشير إلى جزر فوكلاند، فضلا عن العديد من الأقاليم الأخرى، في مساهمته في تقرير الأمين العام المشار إليه أعلاه (A/64/70).

وأرجو ممتنا التفضل بتعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٢٤ و ٤٠ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) جون ساورز